

عمليات الاتصال في شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها في التقليل من البطالة في المجتمع الجزائري.

Communication processes in the social network and their role in reducing unemployment in Algerian society.

عبدلي فاطمة^{1*} ، حويتي أحمد²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر (الجزائر).

f.abdelli@univ-chlef.dz

² جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

تاريخ النشر: 30 / 11 / 2023

تاريخ القبول: 29 / 09 / 2023

تاريخ الاستلام: 15 / 07 / 2023

ملخص:

تعد البطالة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي انتشرت بشكل كبير في الوقت الحالي، تعود أسبابها إلى الظروف التي يمر بها المجتمع، والمجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى العربية منها والغربية مر ظروف سياسية (الحروب السياسية الراهنة) و ظروف صحية (جائحة كورونا) آلت هذه الأخيرة إلى خلق ظروف اقتصادية صعبة من نوعها. ورغم ذلك فإن الدولة الجزائرية في إطار إصلاحاتها المتجددة سخرت هيئات عديدة للتقليل من حدة هذه الظاهرة التي تمس بدورها فئة حساسة هي فئة الشباب بتباين مستوياتهم التعليمية حيث تختلف و تتباين طريقة الحصول عن عمل لدى هذه الفئة العمرية مدعمة بعوامل اجتماعية متباينة هي الأخرى تختلف باختلاف الاتصال الحاصل في شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسة التشغيل، عمليات الاتصال، شبكة العلاقات الاجتماعية، المجتمع الجزائري.

Abstract:

Unemployment is one of the social phenomena that have spread significantly at the present time, its causes are due to the conditions that society is going through, and Algerian society, like other Arab and Western societies, has gone through political conditions (current political wars) and health conditions (Corona pandemic), the latter of which led to the creation of difficult economic conditions of its kind.

Despite this, the Algerian state, within the framework of its renewed reforms, has harnessed many bodies to reduce the severity of this phenomenon, which in turn affects a sensitive group, the young people, with different educational levels, as the method of obtaining work varies among this age group, supported by different social factors, which also differ according to the connection that occurs in the social network in Algerian society.

Keywords:

unemployment, employment policy, communication processes, social network, Algerian society, Etcetera.

1. مقدمة

تتضمن البطالة العاطلون والعاطلات عن العمل و تعتبر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية حادثة الساعة، وهذا ما تفرزه الجرائد اليومية والقنوات الفضائية الوطنية، وكذا مواقع التواصل الاجتماعي.

إذ نجد تباين في رصد العوامل المؤدية إلى انتشارها بحسب الظروف التي يمر بها المجتمع منها نذكر أن سياسة التشغيل في المجتمع الجزائري لها أثر في التقليل من حدة هذه الظاهرة الاجتماعية من نوعها وهي عبارة عن آليات واستراتيجيات وضعتها الدولة الجزائرية لتفتح مناصب شغل جديدة، غير أنه كواقع أن العمليات الاتصالية لها الدور البالغ في التقليل من معدلات البطالة في المجتمع الجزائري هذه العمليات القائمة على شبكة العلاقات الاجتماعية الواقعية منها والافتراضية.

أولاً: مدخل مفاهيمي (الإدماج الواسطة، المشاركة الاجتماعية).

1- الإدماج:

يعرفه محمد علي محمد بأنه " التكامل الذي يحدث بواسطة القبول ويتمثل في درجة الفاعل الفردي مع زملائه " (علي محمد، 1975، ص79).

ويتفق الباحثون على أنه عملية معقدة متعددة الجوانب غير أنه لا يوجد اتفاق عام حول ما يعنيه هذا المفهوم وبالتالي قد اختصرته مادلين قرافيتش "بأنه مصطلح غامض يراد به جزء أو جماعة تدخل في الكل ، ولكن بدرجات متفاوتة وبشكل مختلف تبعاً للميادين (Grawitz,1988, p225) .

2- البطالة:

لقد عرّف مجموعة من الباحثين مفهوم البطالة بأوجه مختلفة حيث يعرفها أحمد زكي بدوي بأنها "هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه و باحثاً عنه لكن لا يجده. " (أحمد زكي بدوي، 1978، ص316).

ويضيف عاطف غيث في تعريف آخر لها " أنها حالة عدم الاستخدام التي تمس الأشخاص القادرين على العمل والذين ليس لديهم فرصة سائحة للعمل وهي عبارة توقف غير طوعي عن العمل بسبب عدم وجود وظيفة " (عاطف غيث، 1975، ص338).

3- الاتصال:

لقد تعددت المفاهيم التي طرحت لتحديد معنى الاتصال بتعدد المدارس العلمية والفكرية للباحثين في هذا المجال ، وبتعدد الزوايا والجوانب التي يأخذها هؤلاء الباحثون في الاعتبار عند النظر إلى هذه العملية فعلى المستوى العلمي البحثي يمكن القول بوجود مدخلين لتعريف الاتصال. المدخل الأول ينظر إلى الاتصال على أنه عملية يقوم فيها طرف أول (مرسل) بإرسال رسالة إلى طرف مقابل (مستقبل) بما يؤدي إلى إحداث أثر معين على متلقي الرسالة، والمدخل الثاني يرى أن الاتصال يقوم على تبادل المعاني الموجودة في الرسائل و التي من خلالها يتفاعل الأفراد من ذوي الثقافات المختلفة، و ذلك من أجل إتاحة الفرصة لتوصيل المعنى و فهم الرسالة.

والمدخل الأول يهدف إلى تعريف المراحل التي يمر بها الاتصال، و يدرس كل مرحلة على حدى، وهدفاً وتأثيرها على عملية الاتصال ككل. أما التعريف الثاني فهو تعريف بنائي أو تركيبى حيث يركز على العناصر الرئيسية المكونة للمعنى " (بلخيري، جابري، 2014، ص13).

وحسب موضوعنا المطروح للمعالجة كيف تتم عملية الاتصال في شبكة العلاقات الاجتماعية الواقعية والافتراضية منها في استحداث منصب شغل في المجتمع الجزائري؟

4- الوساطة (المحسوبة):

هنا سنتطرق الى الوساطة كمفهوم سوسيولوجي في ظل مفهوم المحسوبة كواقع اجتماعي حيث يعرف سعيداني علي الوساطة بأنها " نوع من التآزر تجسده قوة الرابطة الاجتماعية " (سعيداني، 1981، ص53).

5- المشاركة الاجتماعية:

أظهرت دراسات علمية أن النتائج حول ثلاثة أشخاص من بين أربعة شاركوا على الأقل في نشاط اجتماعي وهذا يشمل التواصل الاجتماعي (اتصال هاتفي البريد الإلكتروني، الذهاب لحفلة، تناول القهوة مع شخص، التحدث مع المعارف، تنظيم أو حضور تكميمات، حضور جناز...)، الحياة الجموعية (أعمال التطوع...إلخ)، و الممارسات الدينية، و عليه نلاحظ تباين واضح لصالح الرجال، كما نسجل بالنسبة للأشخاص المدمجين في هذه النشاطات معدلا زمنيا يعادل 2.6 يوميا مع تباين بين الجنسين (ما معدله ثلاث ساعات بالنسبة للرجال مقابل ساعتين و 12 دقيقة بالنسبة للنساء)، حيث تتزايد المشاركة الاجتماعية لدى الرجال و النساء عند بلوغهم 60 سنة فما فوق (وزارة المالية: الديوان الوطني للإحصاء حول استخدام الوقت في الجزائر، 2012، ص24)

سيتم التطرق إلى محتوى المشاركة الاجتماعية بالنسبة لشبكة العلاقات الاجتماعية الواقعية، والافتراضية ودورها في التقليل من البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة.

ثانيا : واقع البطالة في المجتمع الجزائري .

لقد تم التطرق إلى ماهية البطالة في المدخل المفاهيمي فلا داعي إلى تكرار ذلك، نمر لنبرز أهم العوامل المؤدية إلى تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، و إلى سياسة التشغيل فيه من خلال البرامج المسطرة عبر مراسيم، و تلك الأسباب متداخلة وعديدة منها نذكر:

1- النمو الديموغرافي:

إنّ مشكلة البطالة تعتمد على البناء المتكامل للمجتمع لذلك فالتفاعل معها يحتاج إلى تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي، ويعتبر التوظيف من الحاجات الأساسية والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية المستمرة، حيث سبقتنا الدول المتقدمة في الأفراد للنظريات السكانية حتى انتهت إلى إقامة التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. ويمثل السكان العنصر المحرك لأنه شكل من أشكال البناء الاجتماعي و بدون وجود العنصر البشري ينتفي وجود البناء الاجتماعي، لأنه يرتبط بالسكان ارتباطا شديدا أو لا توجد ظاهرة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا و كانت تخضع لظروف السياسات السكانية القائمة داخل ذلك المجتمع حيث يكون العنصر البشري هو أساس أي تغيير اجتماعي سواء داخل المجتمع الفكري أو المادي فضلا عن أي زيادة أو نقص في السكان يؤثر على البناء الاقتصادي و قوة العمل كذلك على البناء الاجتماعي.(أنوار حافظ، د.ت، ص- ص:16، 15).

2- قصور جهود التنمية و تواضع الأداء الاقتصادي:

قد ذكر أحمد حوييتي و آخرون أنهم حين تكون معدلات البطالة مرتفعة يصبح من الضروري طرق كل السبل و استخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل لمن يبحث عنها و كذلك قد أوضحوا أن الاقتصاديات

العربية على وجه العموم والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص يتأثران بالأوضاع والتقلبات النفطية بكل مشتقاتها، بحكم اعتماد معظم الدول العربية النفطية على صادراتها من مواردها الأولية، و ترتبط مشاريع تنميتها بأحوال السوق البترولية فتشهد معدلات النمو الاقتصادي بارتفاع اسعار البترول، و تتعثر برامج التنمية ومخططاتها ويتواطأ أدائها الاقتصادي (حويتي أحمد، و آخرون، 2014، ص: 93-94)

3- التقدم التكنولوجي:

يذكر ذات الباحث أحمد حويتي عن التغير التكنولوجي بأنه يعد العامل الأساسي المفضي لإزاحة الأولية للعمال (البطالة العامة، و البطالة الهيكلية الخاصة)، بحيث يمكن القول أن هناك تناسبا طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة و معدلات البطالة، و أنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة فالعمليات الإنتاجية صناعية كانت أو زراعية أو حتى تجارية و خدماتية قد أصبح اعتماد غالبيتها على الآلات و بطبيعة الحال فإنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الإنسان. إلا أنه يبقى هذا الإنسان هو العقل المحرك لهذه الآلة و ما تقدمه من خدمات نوعية و كمية في وقت وجيز ربحا للوقت و الجهد العضلي للعمال لكنها تساهم بنسبة كبيرة في ارتفاع معدلات البطالة (حويتي أحمد، و آخرون، ص: 106-107)

4- إرتفاع الأجور:

قام الباحثان بول سامولسون و روبرت سولو بتطوير الفكرة التالية و هي ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها و بالتالي ارتفاع معدل الأجور.

و انتهى إلى أنه يوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، و سرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس.

وما لبث أن أصبح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح أهداف و مشكلات السياسة الاقتصادية الكلية، و وصفه الاقتصادي المعروف جيمس توبن بأنه أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيرا على امتداد ربع قرن كامل. و يبدو أن ذبوع منحنى فيليبس و انتشاره في التحليل راجع إلى أنه أعطى ردا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، و حينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها ان يصل الاقتصاد القومي الى مرحلة التوظيف الكامل عبر تغيرات الأسعار مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن. ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل (زكي، 1998، ص-ص: 361-363).

5- غياب التنسيق بين التعليم و احتياجات العمل:

يتمثل في أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين في عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل ذلك أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة و تتطلب أعباء متنوعة، و تكاليف كثيرة يتحملها الفرد و المجتمع خلال تلك الفترة، و هذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد الذي يتمثل في الحصول على فرص أفضل للتوظيف و الأجر الأعلى.

غير أن انعدام الربط بين سياسي التعليم و التوظيف قد أدى الى تراجع عائد التعليم بنوعيه الأمر الذي أدى بالخريج الجامعي أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه، أو أن

يبقى عاطلا عن العمل، وهذا يعني انخفاض إنتاجيته أو انعدامها، لتضيع بعدها هباء الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم تختفي مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع في آن واحد. وقد يترتب في الزيادة في أعداد المتخرجين الجامعيين عن حاجة سوق العمل أدت إلى الاختلالات فيه في صورة عجز عن بعض التخصصات، و فائض في تخصصات أخرى، و الخلل واضح يرجع إلى قصور السياسة التعليمية و عدم مواكبتها لمتطلبات السوق العمل. (نجا، 2005، ص-ص 153-154)

وهناك عوامل اجتماعية تساهم هي الأخرى في تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري منها نذكر: انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية أو تذبذبها ورفع سن التقاعد و ما إلى ذلك.

و من خلال واقع البطالة نرصد اعتماد سياسة تشغيل من خلال آليات واستراتيجيات لاستحداث مناصب شغل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في المجتمع الجزائري من خلال برامج مسطرة من طرف الدولة الجزائرية عبر هيئات خاصة من خلال مراسيم تنفيذية من نوعها فما هي برامج التشغيل التي سطرت من طرف الدولة الجزائرية عبر مراسيم تنفيذية معينة؟

ثالثا: برنامج تشغيل الشباب:

يتمثل المشروع في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات، وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية.

إنّ برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل الدولة بإعانات وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ بمختلف مستويات تأهيل الشباب وكان من أهداف برنامج تشغيل الشباب :

- 1- تخفيض البطالة وإدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل.
- 2- إعادة الاعتبار للعمل.
- 3- تطور الحركة التعاونية.

إلا أنّ تطبيق هذا البرنامج كشف على بعض النقائص منها:

- 1- إنّ الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون.
- 2- مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.
- 3- غياب هيئة محلية تقوم بالتوجيه والتنسيق.

ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990⁽¹⁾ (1)- المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 مارس 1990 المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب). لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب. (مدني بن شهرة، 2008، ص-ص 274-275)

و الدولة هي المسؤولة عن تمويل برامج تشغيل الشباب عن طريق صندوق إعانة تشغيل و تحدد هذه الإعانات وفق عدد المستفيدين و مستوى التأجير بربط حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول، و

هذا مهما كان مستوى التأهيل 12 شهرا المرشحين سنة 1990 تقرر إنشاء جهاز جديد لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

1- برنامج الإدماج المهني للشباب:

يهدف إلى إزالة و تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب و تركيز الشراكة المحلية حول مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب و من الأهداف الأساسية لجهاز الإدماج المهني للشباب يرمي إلى تشجيع الشباب إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص ، و قد اشتمل جهاز الإدماج المهني للشباب عن ثلاثة فروع :الفرع الأول يضم الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة أنشئت لفئة شباب بطالين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة مدتها 12 شهرا. وعن الفرع الثاني يقوم على تقديم إعانة لإنشاء مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية او جماعية. و فيما تعلق بالفرع الثالث يقوم على إعانة تكوين معاملي التعاونيات لمدة (06 اشهر) داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المختلفة.

لم يخطط جهاز الادماج المهني للشباب اهدافا واضحة الا أنه يهدف إلى توفير بدل منصب عمل دائم، إتاحة فرص إدماج للشباب في حدود الامكانيات المالية التي تحددها التخصيصات السنوية لصندوق دعم تشغيل الشباب.

2- الأجهزة البديلة للتشغيل و الإدماج المهني للشباب:

لمواجهة التحولات والتذبذبات التي عرفها سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية أجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا و اجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب إقتصادية.(بومخلوف محمد وآخرون، 2012، ص-ص 203، 204)

3- اقتراب لواقع البطالة في ظل عملية الإتصال لشبكة العلاقات الاجتماعية الواقعية والافتراضية في المجتمع الجزائري:

نركز على أن العلاقات الاجتماعية كموارد اقتصادية حيث ان في الوقت الذي تؤكد فيه بعض الدراسات على أهمية شبكة العلاقات في البحث عن عمل فإن دراسات أخرى تشهد تجديد في شبكات الألفة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة (فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، 2012، ص323).

و نحن نعلم مميزات المجتمعات الحديثة من خلال التكنولوجيا و ما ارتبط بها. و بذلك يجب الوقوف على دور شبكة العلاقات على أنها ليست سوى انعكاس للموقع الاقتصادي أو الكيان الاجتماعي وهذا الرأي هو أيضا رأي فرنسوا هيران بعد بيار بورديو الرأسمال الاجتماعي حيث قام فرنسوا هيران بتحليل أو تحقيق إحصائي كبير تم في فرنسا في بداية الثمانينات حول الشبكة الشخصية و استخلص أن البنات الإجمالية للألفة الاجتماعية او رأسمال العلاقات تبدو مرتبطة الى حد كاف برأسمال اقتصادي وهي أشد ارتباطا برأس المال الثقافي من أن تتمكن أن نجعل منه بعدا مستقلا للحياة الاجتماعية (فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ص325).

ومنه حسب الدراسات يظهر أن نمط الشبكة الملتصقة يتبدل تبعا للأوساط، لكن الجميع يظهرون نزوعا هاما لاستخدام رأسمالهم الاجتماعي في سبيل إيجاد عمل. حيث يقع التعارض الرئيسي بين الروابط المفترض أنها الأوثق (العلاقات العائلية) و الروابط المفترض أنها الأضعف (الروابط المعقودة ضمن سياق مهني سابق أو من التأهيل). فالعمل الحاصل عن طريق أحد الأبوين هو في المتوسط أقل قيمة من العمل الحاصل

بفضل زميل قديم أو رفيق الصف و هنا يتأثر رأس المال الاجتماعي خصوصا بمستوى الشهادة الدراسية و قليلا جدا بالأصل الاجتماعي. و له وقع أقل شدة على مستوى الراتب منه على المستوى ضمن الهرمية الاجتماعية المهنية و ليس تأثير على الحراك الاجتماعي (فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ص 326).

يضيف الباحثان في هذا الصدد على العكس مما نتوقع فان توسع البطالة و ما يمكن أن يجره من فقدان بعض العلاقات في الألفة الاجتماعية، لم يؤدي إذا إلا التماس من الشبكات الأقل، و اذا كان لتحويلات الجهاز الانتاجي و لظهور التكنولوجيا الجديدة، و التنافس الأكبر على سوق العمل عاقبه هي ارتفاع مستوى الشهادة. فهذه الأخيرة لم تعد على الدوام كافية، إن اللجوء إلى مصادر غير رسمية مثل العلاقات الشخصية من أجل الحصول على المعلومات أو التوصيات يظل حاسما (فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ص 327).

وفي نفس السياق يضيف الباحثان، فان اللجوء كما رأينا ليس امتياز الأقلية تترجع في أعلى الهرمية، إذ تمتلك كافة الفئات الاجتماعية إمكانية الوصول إلى بعض أشكال الرأس مال الاجتماعي، وكلها تبدي بعض النزوع لاستنفار هذا المصدر. الأمر الذي لا يمنع نمط راس المال الاجتماعي المستخدم من التبدل تبعا للفئة فالعاطلون عن العمل خصوصا لمدة طويلة الذين لن يكون لهم بعد أي لجوء علائقي ممكن هم الأكثر عرضة للوقوع في الإقصاء أما الآخرون حتى ولو كانوا قد فقدوا بعض علاقاتهم القديمة مازالوا يستطيعون الاعتماد على ما بقي لديهم من علاقات و تحديدا عن آبائهم إذا كانوا شبانا (فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ص 327).

ويضيف الباحثان ففي الولايات المتحدة الأمريكية كما معظم البلاد الأوروبية ارتفع الرأسمال الاجتماعي خلال العشرين سنة الماضية ارتفاعا طفيفا و انه بقي مستقرا و هذا التشخيص مؤكد بمقدار ما أنبنى من خلال اقتصره على جاليات المصالح او الجمعيات في «العالم الواقعي»، و الحال لا يجب نسيان ظهور الانترنت قد أدى إلى ظهور و تكاثر جاليات افتراضية للمصالح تمثل شكلا لرأسمال الاجتماعي هو في اتساع كبير لا يقبل الجدل .

لم يعد المرء حاليا يستخلص كل أشكال مساعده و هويته من حلقة واحدة أو عدد قليل من حلقات الروابط القوية و التي تتشابك و تتداخل بقوة. لكن الجاليات المعاصرة الافتراضية أو الواقعية تبقى حاملة لرأس المال و للدعم الاجتماعي بالنسبة لأعضائها. فالذي نشاهده هو تحولها و ليس اختفاءها (فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ص-ص: 328-329)

و منه نكون وضعنا وجهة نظرنا من مرجعية نظرية دقيقة هو أن هناك شبكة للعلاقات الاجتماعية في الحصول على منصب عمل تتباين بتباين العلاقات الاجتماعية من مجتمع واقعي منه الى مجتمع افتراضي وتوصلنا أن العلاقات الاجتماعية الافتراضية تبقى نفسها لا تختفي بل شاهدنا تحولها فقط.

1. خاتمة:

تم التوصل إلى أن العمليات الاتصالية بين الأفراد في مجتمع واقعي أو مجتمع افتراضي لديه شبكة علاقات اجتماعية تختلف حدة مستوياتها من مستوى إلى آخر، إذ على مستوى العائلة يختلف من على مستوى الزمالة ... و ما إلى ذلك من مستويات في ظل الروابط الاجتماعية و مقدار قوتها، و منه فإن لشبكة العلاقات الاجتماعية الواقعية و الافتراضية أهمية بالغة في الحصول على منصب عمل و بالتالي التقليل من معدلات البطالة و لتعزيز فرص العمل في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع :

1. علي محمد علي .(1975). المجتمع المصنع. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط01.
2. بدوي أحمد زكي .(1978).معجم العلوم الاجتماعية. لبنان: مكتبة لبنان.
3. عاطف غيث محمد.(1975). قاموس علم الاجتماع. مصر: الهيئة المصرية للكتاب.
4. بلخيري رضوان .جابري سامية.(2014).مدخل للإتصال والعلاقات العامة. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع. ط01.
5. سعيداني علي.(1981). بيروقراطية الادارة الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة المالية .(2013).الديوان الوطني للإحصاء حول استخدام الوقت في الجزائر. تقرير المسح تم انجاز هذا المشروع في إطار برنامج (الانصاف)ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة.
7. انوار حافظ عبد الحليم.(د.ت).مشاكل البطالة والإدمان. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
8. حويتي أحمد. و آخرون. (2014).علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. ط01.
9. زكي رمزي.(1998).الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. الكويت: المجلس الوطني الاقتصادي للثقافة و الفنون و الآداب.
10. نجا عبد الوهاب. (2005). مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
11. فليب كابان. جان فرانسوا دورتيه. ترجمة آياس حسن.(2012).علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: أعلام و تواريخ و تيارات. سوريا: دار الفرقد.ط02.
12. بومخلوف محمد وآخرون ، 2012 ، الشباب الجزائري، واقع وتحديات: محبر الوقاية والأرغونوميا، جامعة الجزائر 2، ط01،
13. Grawitz Madeleine.(1988).Lexique de sciences social.Paris:Dallez.04 éme ed